دار المعارف
للبحوث والإحصاء
Dar Al Maaref for Researchs and Statistics

2018 October

مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل في حضرمـــوت

دراسة استطلاعية بين عينة من خريجي الجامعات

إدارة البحوث و الإحصاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر و تقدير	3
ملخص الدراسة	4
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**6**
مقدمة	7
البطالة بين الشباب في اليمن	8
أهمية التعليم الجامعي و مساهمته في التنمية	8
استعراض الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني: أهمية الدراسة و أهدافها	**12**
أهمية الدراسة	13
مشكلة الدراسة	13
أهداف الدراسة	14
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	**15**
مجتمع و عينة الدراسة	16
الاستبانة	16
الطرق الإحصائية	16
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**18**
وصف المشاركين بالدراسة	19
نسبة البطالة بين خريجي الجامعات	20
ملاءمة المناهج التعليمية لسوق العمل	22
دور التخصص في الحصول على فرص عمل	24
ملاءمة مشروع التخرج لاحتياجات سوق العمل	26
ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي و احتياجات العمل الخاص	28
الفصل الخامس: الاستنتاجات و التوصيات	**30**
الاستنتاجات	31
التوصيات	33
المراجع	34

شكر و تقدير

الحمد لله ، فقد تم الانتهاء من كتابة هذا التقرير بما يحتويه من خلفية نظرية لأهمية التعليم الجامعي في التنمية و الدراسات السابقة و التي بنيت عليها أهداف هذه الدراسة و تم تحديد الفئة المستهدفة ، كما يشمل التقرير النتائج مفصلة حسب الأهداف، و تم تحليلها و عرضها في جداول و أشكال بيانية و منها استخلاص الاستنتاجات و التوصيات.

و باكتمال هذا العمل نتقدم بالشكر الجزيل لكل من شارك بالتخطيط و جمع البيانات و التحليل و المراجعة من طاقم دار المعارف للبحوث و الإحصاء أو من المتدربين المشاركين في العمل الميداني أو من قام بالمراجعة اللغوية و الفنية فلهم منا كل الشكر و التقدير.

كما أننا و نحن نقدم هذه الدراسة نرحب بأي ملاحظات علمية من القراء و المتابعين للشأن الجامعي و التنمية مما يسهم في تحسين جودة أي عمل قادم.

مع خاص تحياتي

أ. د. عبدالله سالم بن غوث

مدير البحوث و الإحصاء / دار المعارف

أستاذ طب المجتمع/ جامعة حضرموت

20 **أكتوبر** 2018**م**

ملخص الدراسة

المقدمة و الأهداف: يشكل التعليم العالي أحد المقومات الأساسية للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر من المعايير المعتمدة للتقدم العلمي والثقافي لتلك الدول. ومما شجع على الاهتمام به هي تلك التغيرات الجذرية التي شهدها عالم العمل نتيجة للتطورات العلمية والتقنية، مما عزز التوجه الدولي لربط التعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص بسوق العمل حيث يحتضن التعليم الجامعي قاعدة عريضة من الشباب على أمل مساهمتهم في التنمية من خلال تطبيق ما اكتسبوه من معارف و مواقف و مهارات أثناء الدراسة الجامعية لكن يلاحظ تذمر الخريجين الشباب بعد الدراسة إما لعدم حصولهم على عمل مما يزيد من نسبة البطالة بين الشباب أو لعدم كفاءة معارفهم ومهاراتهم للاندماج في سوق العمل مما يتطلب الاستماع للشباب و مشاكلهم المهنية و قدراتهم المعرفية لما لهم من دور مأمول في البناء و التنمية. إلا أن الدراسات التي نفذت في اليمن لم تدرس رؤية الخريجين و اقتصرت على رأي الأساتذة و الطلاب قبل تخرجهم أو على استنتاجات عامة ، و عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى استطلاع رأي الخريجين في حضرموت حول مدى مواءمة قدراتهم لسوق العمل و على وجه الخصوص:

1. تحديد نسبة انتشار البطالة بين خريجي الجامعات في حضرموت.
2. استطلاع رأي الخريجين حول ملاءمة مناهج التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل.
3. تحديد العلاقة بين التخصص أثناء الدراسة الجامعية و التمكُّن في سوق العمل.
4. وصف الارتباط بين مشروع التخرج للطالب الجامعي وسوق العمل.
5. تحديد مدى ملاءمة خريجي الجامعات لسوق العمل في القطاع الخاص بحضرموت.

منهجية الدراسة: دراسة وصفية استطلاعية اعتمدت على طريقة المسح لجمع البيانات باستخدام استبانة محكمة تم إعدادها من قبل خبراء بدار المعارف و الإحصاء لأغراض هذه الدراسة و تشمل المعلومات الشخصية كمتغيرات مستقلة و أربع محاور تتعلق بموضوع الدراسة.

استهدفت هذه الدراسة الخريجين من مختلف الجامعات اليمنية و غير اليمنية الذين يقيمون حالياً في محافظة حضرموت و تم التعرف عليهم من خلال طلاب جامعة حضرموت الذين انخرطوا في دورات التحليل الإحصائي التي أقامتها دار المعارف للبحوث و الإحصاء و الذين تم تدريبهم لجمع البيانات من عينة عمدية حجمها 300 خريج جامعي. بعد جمع البيانات تم إدخالها و تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (نسخة 23).

نتائج الدراسة: كشفت الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل بين المشاركين في الدراسة هي 31,7% (28,7% بين الذكور و 35,3% بين الإناث) كما أن معدلات البطالة تزايدت بين الخريجين عبر الأجيال من 9% للخريجين قبل عام 2010م إلى 22% خلال الأعوام 2010م- 2015م ووصلت حالياً إلى 45,1% بين خريجي السنوات 2016 -2018م . توضح النتائج أن ثلث الخريجين فقط يعتبرون أن المناهج التعليمية في الجامعات تتلاءم و احتياجات سوق العمل و 54% من الخريجين يؤكدون أن عملهم الحالي يتطابق و تخصصاتهم إلا أن 60% يرون أن هناك تخصصات عديدة ليس لها مجال في سوق العمل كما أن 54% يعتقدون أن التخصصات في الجامعة لا تتناسب مع طموح بعض الطلاب الأمر الذي يزيد من البطالة لدى الخريجين الجامعيين بينما حوالي 44% من الخريجين يعتبرون أن مشروع تخرجهم أفادهم في العمل. كما توضح النتائج أن حوالي 37% فقط من الخريجين يتوقعون ملاءمة قدراتهم للعمل الخاص و هي نتيجة تخفي الخوف من المغامرة في مستقبل غير واضح المعالم في بلد يكتنفه الغموض فيما يختص بالمستقبل رغم رغبة الشباب في التحدي و تحمل المسئولية و هي نسبة ثابتة مع تفاوت بسيط بين كل الأجيال.

الاستنتاج و التوصيات: معدل البطالة مرتفع بين خريجي الجامعات في حضرموت مع زيادة مضاعفة لمعدلات البطالة بعد عام 2015م و قد وفَّر القطاع الخاص فرص عمل للخريجين الذكور و الإناث أكثر مما وفَّرهُ القطاع الحكومي و هو مؤشر على إمكانية أن يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تخفيف مشكلة البطالة إذا تم تشجيعه و دعمه. و رغم ما يمتلكه الشباب من الحيوية و روح المغامرة و المسئولية إلا أن غموض مستقبل التنمية في بلد تتقاذفه أمواج عدم الاستقرار يؤثر سلباً على توقعات الخريجين بكافة أجيالهم على مدى ملاءمة قدراتهم لتبني عمل خاص.

لازالت نسبة من الخريجين حوالي الثلث أو يزيد لديهم الثقة في ملاءمة المناهج التعليمية لاحتياجات سوق العمل خصوصاً العاملين في القطاع الحكومي و هي دعوة لأرباب التخطيط في الجامعات اليمنية و خصوصاً جامعة حضرموت بأن يبنوا على هذه الثقة التي يكتنزها خريجو التعليم الجامعي و يعملوا على تطوير هذه المناهج لتكون أكثر فعالية و سنداً للطلاب في حياتهم العملية. كيف لا و لدينا هذه النتائج غير المتوقعة في وسط ظروف تعيشها البلاد أضرَّت بالتنمية البشرية فهذه النتائج مبشرة بجيل شبابي لديه ثقة بنفسه و بجامعته مما يتطلب البناء على هذه الفرص المتاحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الإطار النظري للدراسة

مقدمة:

يحتضن التعليم الجامعي قاعدة عريضة من الشباب على أمل مساهمتهم في التنمية من خلال تطبيق ما اكتسبوه من معارف و مواقف و مهارات أثناء الدراسة الجامعية لكن يلاحظ تذمر الخريجين الشباب بعد الدراسة إما لعدم حصولهم على عمل مما يزيد من نسبة البطالة بين الشباب أو لعدم كفاءة معارفهم ومهاراتهم للاندماج في سوق العمل مما يتطلب الاستماع للشباب و إلى مشاكلهم المهنية و قدراتهم المعرفية لما لهم من دور مأمول في البناء و التنمية.

في تقديم لتقرير **التنمية الإنسانية العربية للعام2016م : الشبابُ وآفاقُ التنمية في واقعٍ متغيِّر الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سردت السيدة هيلين كلارك (المديرة التنفيذية) ما يلي:** "يدعوالتقرير الدُّول العربية إلى الاستثمار في شبابِها، و تمكينِهم من الانخراط في عمليّات التنمية كأوْلويةٌ حاسمةٌ وملِحَّة في حد ذاتها، و شرطٌ أساسي لتحقيق تقدُّمٍ ملموسٍ ومستدام في التنمية و الاستقرار للمنطقة بأسْرها."[1] وفي تقارير متواترة لمؤشرات الفقر متعددة الأبعاد في سورية عام 2009م[2،3] و المغرب عام 2014م[4] تم استنتاج أن ضعف مؤشر التعليم يعد أكثر الأبعاد ارتباطاً بمعدلات الفقر و بالتالي بعملية التنمية المستدامة، هذا يعني أن الاستثمار في التعليم استثمار في طاقات الشباب.

تعرّف فئة الشباب بأنها الأشخاص في الفئة العمرية من 15 – 24 سنة[5] (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014) و هو يتوافق مع التعريف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعرف الشباب على أنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 عاماً،[6,5]. و هذه الفئة حاضرة بين الطلاب الجامعيين و الخريجين الجدد. و في بعض التقارير من 15 الى 29 سنة،[1] و هم يمثلون حيزاً كبيراً من القاعدة السكانية في الدول النامية.

أما البطالة والتي يعاني منها الشباب و خصوصاً خريجي الجامعات فأنها تعرف حسب منظمة العمل الدولية بأنها ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده 7.

البطالة بين الشباب في اليمن:8

نشر موقع مركز أنباء الأمم المتحدة بتاريخ 20 أكتوبر 2015م أنباءً عن تنفيذ اليمن مسحاً للقوى العاملة منذ 15 عاماً و ذكرت منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء في اليمن، في أحدث تقريرٍ عن القوى العاملة في البلاد والذي أظهر تراجع المشاركة في قوة العمل وازدياد معدل البطالة، لاسيما في صفوف الشباب والنساء .

ويعد هذا المسح الشامل للقوى العاملة الأول منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاماً ، وقد كشف عن ارتفاع

معدلات البطالة وتدني نسبة السكان في سن العمل الذين ينشطون اقتصادياً .
وقد أظهر المسح بأن معدل البطالة ارتفع إلى 13,5 في المائة عام 2014 مقارنة مع 11,5 في المائة عام 1999، فيما تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة من 45,9 في المائة من السكان في سن العمل، إلى 36,3 في المائة في الفترة نفسها.

وبحسب المسح، بلغ معدل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين ما يقارب **الأربعة والعشرين في المائة**، أي زهاء ضعفي المعدل الوطني. علاوةً على ذلك، فإن نحو ضعف الشباب العاطل عن العمل لا يخضع لأي تدريبٍ أو تعليم.

أهمية التعليم الجامعي و مساهمته في التنمية:

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية للتنمية الشامل بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، ولا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية بل هو غاية في ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل.

ويشير (الخطيب، 2006)[9] إلى أن مؤسسات التعليم العالي تأتي على رأس منظومة التعليم في المجتمع نظراً للدور الذي تلعبه في تأهيل القوى البشرية في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة ،لا يقتصر دور تلك المؤسسات على التأهيل فقط، بل يتعدى ذلك لتسهم في مسيرة التنمية الشاملة من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة.

وهذا ما أكده (الرشيد، 2007)[10] من أن التعليم العالي يهدف لأن يكون تعليماً نافعاً ومستمراً يقدم لكل فرد ما يناسب قدراته وميوله ،إلى جانب كونه حافزاً للإنجاز والجد والإنتاج، مع مراعاته لإيجاد مخرجات محلية من الطاقات والكفاءات التي يوظفها سوق العمل ويعمل على تطوير أدائها بالتدريب المستمر. ويرى الباحث أيضاً أن التعليم لا يمكن أن يكون ذا جدوى إلا إذا ارتبط بالحاجات الفعلية للسوق المحلية، بمعنى أن تعكس مخرجات التعليم الاحتياج الفعلي لسوق العمل، وبالتالي يؤدي عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق إلى بروز ظواهر سلبية مثل ظاهرة البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، مما قد يدفع بهذه الدول إلى الاستعانة بالخبرات الخارجية لتلبية حاجات ومقومات سوق العمل الوطني.

وفي هذا السياق يذكر تقرير التنمية الشاملة الصادر عن البنك الدولي (World Bank, 2008)[11] أن أهم قضايا اليوم البارزة هي قضية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل الفعلية، حيث تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم الثالث حيث تشكل هذه الظاهرة خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني لهذه الدول.

ويشير (Weligamage, 2009)[12] إلى أنه ينبغي على مؤسسات التعليم العالي القيام بدراسات مسحية للتعرف على آراء مؤسسات المجتمع المختلفة ، للتعرف على توقعاتهم عن الخريجين ، ومتطلبات الوظائف، والمواصفات أو السمات التي يتوقع أن يمتلكها الخريجون .

استعراض الدراسات السابقة حول مواءمة مخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل:

ولأهمية موضوع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل فقد أجريت العديد من الدراسات، حيث هدفت دراسة (الغنوصي ، 2014)[13] إلى التعرف على مدى تطابق الوظائف التي شغلها خريجو جامعة السلطان قابوس مع تخصصاتهم الأكاديمية، البالغ عددهم (7718) خريجاً وخريجة، وهم يمثلون مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن **نسبة التطابق بين الوظائف والتخصصات الأكاديمية كانت دون المستوى المطلوب** سواءً على صعيد الذكور أو الإناث.

وسعت دراسة (لبابنة وعطاري، 2010)14 إلى الكشف عن مدى إسهام التعليم العالي الأردني في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل في المجالات التربوية والطبية والهندسية والمالية في محافظتي إربد وعمان، واستخدم الباحثان الاستبانة، التي تم تطبيقها على (1141) خريج و(257) صاحب عمل في القطاعات المذكورة، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات الخريج عن المجال المعرفي تعزى لمتغير التخصص لصالح التخصصات العلمية، ومتغير الجنس لصالح الذكور، ومتغير **الجامعة لصالح الجامعات الحكومية.** ووجود فروق ذات دلالة إحصائية للمجال المهاري تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، وبين تقديرات أصحاب الأعمال على المجال المعرفي تعزى لمتغير نوع القطاع لصالح القطاع الطبي، أما المجال المهاري فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أصحاب العمال تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث.

أما دراسة (Hennemann, S. & Liefner ,2010)[15] فقد هدفت إلى معرفة العلاقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل. وتألفت عينة الدراسة من (257) خريج من قسم الجغرافيا بجامعة (Jusus Liebig University)، الألمانية، وهذه العينة كانت ممثلة لمجتمع الدراسة المكون من (700) خريج، وهم مجموع خريجي القسم منذ إنشائه عام 1960م، وأداة البحث المستخدمة كانت الاستبانة، التي تضمنت محاور مثل التحول إلى أول الوظيفة، ومواصفات الوظيفة ، والمتطلبات الحالية في سوق العمل، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: **أن التدريس التقليدي لا يُعّد الخريجين لسوق العمل،** ووجد قصور في الكفايات المطلوبة في سوق العمل، وقصور في مهارات الانتقال نحو أول وظيفة.

وأجرى (عاشور، 2005)[16] دراسة في الأردن حول دور الجامعات الأردنية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق العمل، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مخرجات التعليم

الجامعي ومدى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل من حيث مخرجات برامج التعليم الجامعي، ومتطلبات واحتياجات سوق العمل الأردني من الكوادر البشرية المؤهلة، ومدى مواءمة برامج التعليم العالي الجامعي لاحتياجات سوق العمل الأردني. وبعد تحليل ودراسة مدخلات التعليم العالي الأردنية وعلاقتها بسوق العمل الأردني، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: وجود زيادة مستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية؛ نتيجة الزيادة المتنامية في عدد السكان، وتدهور الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين العربي والمحلي، وما صاحب ذلك من **ازدياد في نسبة البطالة في سوق العمل الأردني، وذلك يدعو إلى إعادة النظر في مخرجات برامج التعليم الجامعي الأردني لتكون مواءمة تماماً لاحتياجات سوق العمل الأردني**.

وقام كل من (Psacharopoulos & Velez, 2003)[17] بدراسة في العاصمة الكولومبية (بوجوتا) بعنوان "نوعية التعليم ودوره في مخرجات سوق العمل". وهدفت الدراسة إلى التعرف على المؤشرات التي تؤكد على دور مخرجات التعليم العالي في سوق العمل في بوجوتا. واستخدمت الدراسة المعلومات الواردة في إحدى الدراسات المسحية التي أجريت عام (1998) على عينة مكونة من (4000) عامل، وقام الباحثان بتحليل دور مخرجات التعليم العالي في بوجوتا من عدة جوانب مثل مستوى التعليم، والدرجة الجامعية، ونوع الكلية، ونوعية الاختبارات التي خضع لها الخريجون. وقامت الدراسة بتحليل أوضاع هؤلاء الخريجين في سوق العمل من خلال التعرف على مناصبهم الوظيفية والأجور والامتيازات التي يحصلون عليها.

وأجرى (Rosen, 2000)[18] دراسة هدفت إلى استطلاع قدرات الطلبة الخريجين من معاهد البولتكنك الأمريكية ومدى تمكنهم من الانتقال إلى سوق العمل. وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب تخرجوا حديثاً من هذه المعاهد، حيث تم استطلاع آرائهم من خلال استبانة وزعها عليهم عبر البريد الالكتروني والعادي. وتوصلت الدراسة إلى أنه من الناحية العملية **تعد أوضاع التعليم البولتكنيكي جيدة، لكن إمكانية انتقال خريجيها إلى سوق العمل تبدو صعبة ومضيعة للوقت في بعض الميادين لأن هذه المؤسسات في الواقع غير مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع.**

وفي دراسة للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية و بحوث العمل عن ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل في اليمن عام 2007م تم في جانب منها استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس في عينة من الجامعات اليمنية الحكومية و الخاصة و خلصت الدراسة إلى أن 28,25% ممن استهدفهم البحث يرون أن مخرجات التعليم الجامعي ضعيفة و غير قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل و 16,7% يرون أنهم قادرون إلى حد كبير على المنافسة أما الأغلبية (55,1%) فيرون أنهم قادرون على المنافسة إلى حد ما.[19]

وفي ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة قلوبال فيو في المكلا بحضرموت حول الشباب في حضرموت

الطموح و التحديات في شهر ديسمبر 2017م أشارت معظم الأوراق العلمية التي قدمت لورشة العمل إلى تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات في حضرموت فقد ذكر صالح عرم في مداخلته أن سوق العمل راكد و غير قادر على استيعاب مخرجات التعليم و أشار إلى وجود شباب في مقتبل العمر يقبع على قارعة الطريق منهم المتعلم المؤهل و كلهم قنابل موقوتة لم تتحصل على حقها في التعليم و العمل أو الاثنين معاً.[20] بينما ذكرت د. فتحية باحشوان في مداخلتها أن مخرجات التعليم من الناحية الكمية و النوعية لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل في القطاعين الحكومي و الخاص و لا تزال هناك استمرارية في التخصصات النظرية لا يحتاجها سوق العمل المحلي.[21]

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن التعليم العالي يشكل أحد المقومات الأساسية للبنية الاجتماعية والاقتصادية، ويعتبر من المعايير المعتمدة للتقدم العلمي والثقافي لتلك الدول. ومما شجع على الاهتمام به التغيرات الجذرية التي شهدها عالم العمل نتيجة للتطورات العلمية والتقنية، مما عزز التوجه الدولي لربط التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص بسوق العمل. إلا أن الدراسات التي تم استعراضها و خاصة في اليمن لم تدرس رؤية الخريجين و اقتصرت على رأي الأساتذة و الطلاب قبل تخرجهم أو على استنتاجات عامة ، و عليه فقد فإن هذه الدراسة تهدف إلى استطلاع رأي الخريجين في حضرموت حول مدى مواءمتهم لسوق العمل.

الفصل الثاني

أهمية الدراسة و أهدافها

أهمية الدراسة و أهدافها

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توثيق مشاعر و آراء الخريجين وما يعانون من تمكنهم أو عدم تمكنهم من الاندماج في سوق العمل الحكومي و الخاص و معرفة إلى أي مدى تحتاج المناهج الجامعية إلى تطوير يتناسب و احتياجات سوق العمل. كون هذه الدراسة تعكس وجهة نظر الخريجين و الذين هم أساس مخرجات الجامعات، و لذا فهي تعكس الأبعاد التالية:

1. **البعد الاستراتيجي**: يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة القائمون على برامج التخطيط في مؤسسات التعليم الجامعي بربط مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل في حضرموت و المساعدة على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية الوطنية.
2. ***البعد المهني***: يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة أصحاب العمل و الخريجون أنفسهم و مراكز التدريب المهنية لاعتماد برامج تدريبية لما بعد الجامعة لسد النقص في المهارات المطلوبة من الخريج حتى يواكب سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

حظي التعليم الجامعي باهتمام واسع من قبل الحكومة حيث زادت نسبة الإنفاق على التعليم بشكل ملحوظ و زاد عدد الجامعات و الكليات و الأقسام العلمية مقابل زيادة في إقبال الطلاب على مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي و الخاص كنتيجة طبيعية لزيادة السكان في اليمن. تشكل الجامعات الركيزة الأساسية للتنمية البشرية لأي مجتمع إذا أُجِيد استخدام مدخلاتها و منها المناهج و الأساتذة و أماكن التدريب و التجهيزات و البيئة الجامعية، إلا أن تحدياً كبيراً ظهر في هذا العصر تمثل بمدى جودة التعليم، وإمكانية المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل المحلي. و على إثر ذلك زادت نسب البطالة بين حملة الشهادات الجامعية بسبب غياب التخطيط السليم والذي لم يأخذ بعين الاعتبار المواءمة بين الحاجات الفعلية للسوق المحلى. وبالتالي فقد تحددت مشكلة هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما نسبة انتشار البطالة بين خريجي الجامعات في حضرموت؟
2. ما مدى ملاءمة مناهج التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين؟
3. هل نوع التخصص له ارتباط بسوق العمل بحيث ترتفع البطالة أو عدم التمكُّن في سوق العمل نتيجة التخصصات غير الملائمة لسوق العمل؟

4. إلى أي حد يساهم مشروع التخرج للطالب الجامعي في تمكين مهارات الخريج للحصول على عمل يناسب مهاراته؟
5. هل يحظى خريجو الجامعات في حضرموت بالعمل في القطاع الخاص أم أن قدراتهم لا تـؤهلهم لذلك؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل في حضرموت من خلال تحقيق الأهداف الخاصة التالية :

1. تحديد نسبة انتشار البطالة بين خريجي الجامعات في حضرموت.
2. استطلاع رأي الخريجين حول ملاءمة مناهج التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل.
3. تحديد العلاقة بين التخصص أثناء الدراسة الجامعية و التمكُّن في سوق العمل.
4. وصف الارتباط بين مشروع التخرج للطالب الجامعي وسوق العمل.
5. تحديد مدى ملاءمة خريجي الجامعات لسوق العمل في القطاع الخاص بحضرموت.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة

مجتمع و عينة الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة الخريجين من مختلف الجامعات اليمنية و غير اليمنية الذين يقيمون حالياً في محافظة حضرموت و تم التعرف عليهم من خلال طلاب جامعة حضرموت الذين انخرطوا في دورات التحليل الإحصائي التي أقامتها دار المعارف للبحوث و الإحصاء و الذين تم تدريبهم لجمع البيانات من عينة عمدية حجمها 300 خريج جامعي.

نوع الدراسة:

دراسية وصفية استطلاعية اعتمدت على طريقة المسح لجمع البيانات باستخدام استبانة محكمة تم إعدادها من قبل خبراء بدار المعارف و الإحصاء لأغراض هذه الدراسة.

الاستبانة:

تم إعداد الاستبانة لتناسب تحقيق أهداف هذه الدراسة، و تشمل المعلومات الشخصية كمتغيرات مستقلة و أربع محاور تتعلق بموضوع الدراسة (كمتغيرات تابعة):

المعلومات الشخصية و تشمل: العمر و الجنس و التخصص و طبيعة العمل بعد التخرج (لاستنباط نسبة البطالة) و اسم الجامعة و الكلية التي درس فيها الخريج و سنة التخُّرج.

المحور الأول: عن ملاءمة المناهج التعليمية لمتطلبات سوق العمل و يشمل 4 أسئلة.

المحور الثاني: نوع التخصص و ارتباطه بسوق العمل: ويشمل 4 أسئلة.

المحور الثالث: مشروع التخرج للطالب و ملائمته لسوق العمل و يشمل على 4 أسئلة.

المحور الرابع: علاقة مخرجات التعليم الجامعي بالقطاع الخاص و يشمل أربعة أسئلة.

و بإجمالي 12 سؤالاً في المحاور المتعلقة بموضوع الدراسة (المتغيرات التابعة) و تم قياسها بمقياس ليكرت مكون من 3 درجات: موافق 3 درجات، غير محدد درجتان و غير موافق درجة واحدة.

الطرق الإحصائية:

تم تصميم قاعدة بيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS version 23 لتعريف وترميز المتغيرات و إدخالها بعد مراجعتها ثم تحليلها باستخدام الطرق الوصفية مثل التكرارات و

النسب المئوية و المتوسطات و الانحراف المعياري. و استخدم لأغراض التحليل الإحصائي الاستنتاجي اختبارات كاي المربع و اختبار تي. تم عرض البيانات في هذه التقرير على شكل جداول باستخدام برنامج الوورد و أشكال بيانية باستخدام برنامج الإكسل.

الفصل الرابع

نتائـــج الـدراسة

نتائـــج الدراسة

وصف المشاركين بالدراسة:

شارك بالدراسة 300 خريج جامعي تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 45 سنة بمتوسط عمر 28,6 سنة و انحراف معياري ب ±4,9 سنة. يشكل الذكور نسبة 55,7% (167 خريج) و الإناث نسبة 44,3% (133 خريجة). الخريجون المستهدفون بالدراسة درسوا في تسع جامعات يمنية ومعظمهم تخرجوا من جامعة حضرموت (79,7%، 300/239) يليها في الترتيب جامعة عدن (5,3%، 300/16) ثم جامعة صنعاء (4,3%، 300/12) ثم جامعة الاحقاف (4%،300/12) ثم جامعات أخرى (شكل 1) و قد تم التعرف على الكليات التي تخرج منها المشاركون و هي 14 كُلِيَّة كان معظمهم من كُلِيَّة الطب (21%. 300/63) ثم الآداب (17,3%، 300/52) ثم العلوم الإدارية (17%، 300/51) ثم الهندسة (15,7%، 300/47) ثم التربية (12,3%، 300/37) و كُلِيَّات أخرى.

أما وصف الخريجين المشاركين بالدراسة حسب التخصص ، فقد تم التعرف على 34 تخصص جمّعت لأغراض التحليل إلى 8 مجموعات هي تخصص علوم تربوية و آداب (70 خريج منهم 21 تخصص لغة انجليزية)، تخصصات طبية (66 خريج منهم 28 طب بشري و 21مختبرت طبية) و تخصصات مالية و إدارية (49 خريج منهم 23 محاسب و 21 علوم إدارية) و تخصصات هندسية مختلفة (47 خريج) و عدد 23 تخصص إعلام ، و عشرة خريجين في كل من تخصص القانون و تقنية المعلومات، و تخصصات أخرى (25 خريج في تخصصات متفرقة كالأغذية و الزراعة و البيئة).

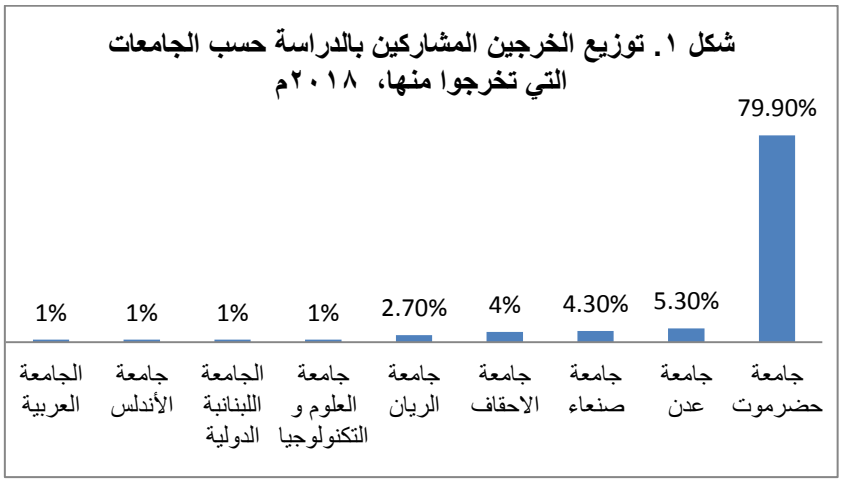

شكل ١. توزيع الخرجين المشاركين بالدراسة حسب الجامعات التي تخرجوا منها، ٢٠١٨م

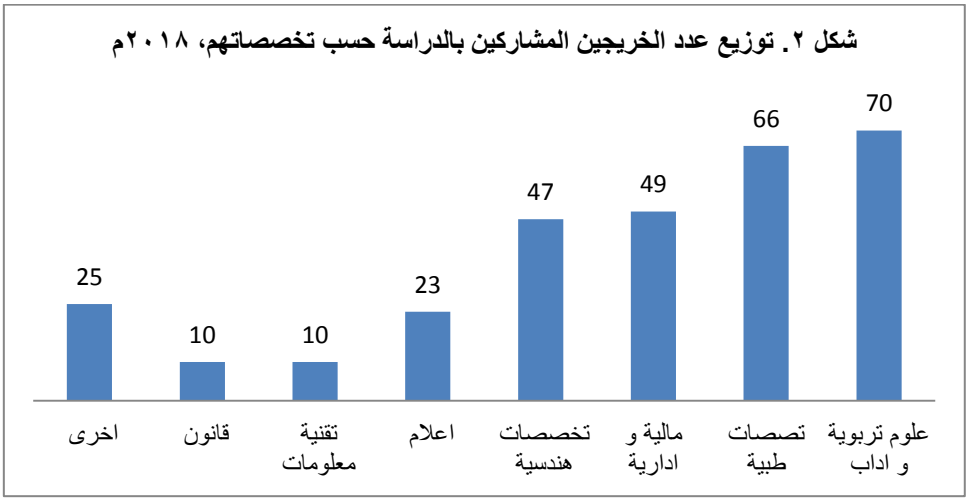

ملحوظة: أخرى تشمل تخصصات الأغذية و الزراعة و البيئة

نسبة البطالة بين خريجي الجامعات:

كشفت الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل بين المشاركين في الدراسة هي 31,7% أي أن 95 من 300 من الخريجين المشاركين بالدراسة سجلوا أنهم عاطلون عن العمل وقت جمع البيانات في شهر أغسطس 2018م. بينما سجل 131 مشارك أنهم يعملون حالياً في القطاع الخاص (38%) و 30,3% فقط يعملون بالقطاع الحكومي (300/91). جدول 1

يتضح من جدول رقم 1 أن معدلات البطالة تزايدت بين الخريجين عبر الأجيال من 9% للخريجين قبل عام 2010م إلى 22% خلال الأعوام 2010م- 2015م و وصلت حالياً إلى 45,1% بين خريجي السنوات 2016 -2018م . جدير بالذكر أن القطاع الخاص ساهم في تخفيف البطالة حيث تم استيعاب 43% من الخريجين خلال الفترة من 2010م إلى 2015م و 38,4% خلال الفترة 2016-2018م.

جدول 1. توزيع الخريجين المشاركين بالدراسة حسب طبيعة العمل و سنة التخرُّج.

طبيعة العمل / سنة التخرُّج	**قطاع حكومي** العدد (٪)	**قطاع خاص** العدد (٪)	**عاطل عن العمل** العدد (٪)	**الإجمالي**
من عام 1998 إلى عام 2009م	29 (%66)	11 (%25)	4 (%9)	44
من عام 2010 إلى عام 2015م	37 (%35)	45 (%43)	23 (%22)	105
من عام 2016 إلى عام 2018م	25 (%16,5)	58 (%38,4)	68 (%45,1)	151
الإجمالي	91 (%30,3)	114 (%38)	95 (%31,7)	300

اما بالنسبة لمعدلات البطالة حسب الجنس فإن 35,3% من الخريجات عاطلات عن العمل بينما نسبة البطالة بين الذكور هي 28,7% و في نفس السياق استوعب القطاع الخاص 39,5% من الخريجين و 36% من الخريجات. جدول 2

جدول 2. معدلات البطالة حسب الجنس بين الخريجين المشاركين بالدراسة، 2018م

طبيعة العمل	قطاع حكومي	قطاع خاص	عاطل عن العمل	الإجمالي
الجنس	العدد (٪)	العدد (٪)	العدد (٪)	
ذكور	53 (%31,8)	66 (%39,5)	48 (%28,7)	167
إناث	38 (%28,7)	48 (%36)	47 (%35,3)	133
الإجمالي	91 (%30,3)	114 (%38)	95 (%31,7)	300

ملاءمة المناهج التعليمية لاحتياجات سوق العمل:

توضح النتائج أن ثلث الخريجين فقط يعتبرون أن المناهج التعليمية في الجامعات تتلاءم و احتياجات سوق العمل (شكل 1) و الإناث (35,3%) أكثر من الذكور (27,5%) في اعتبار أن المناهج ملائمة لكن الفرق ليس ذا دلالة إحصائية (ب= 0,09). و خريجو الأعوام 2010 – 2015م يعتبرون أن المناهج ملائمة (39%) أكثر من الخريجين قبل عام 2010م (16%) بل و أكثر من الأجيال حديثة التخرج بعد عام 2015 (30%) لكن الفرق ليس ذا دلالة إحصائية (ب = 0,052). أما فيما يتعلق بقطاع العمل فإن 41% من الخريجين الذين يعملون في القطاع الحكومي يعتبرون أن المناهج التعليمية في الجامعات ملائمة لسوق العمل بينما 26% فقط من الخريجين العاملين في القطاع الخاص أو العاطلين عن العمل يرون أن المناهج ملائمة، و الفرق ليس ذا دلالة إحصائية (ب= 0,05) جدول 3.

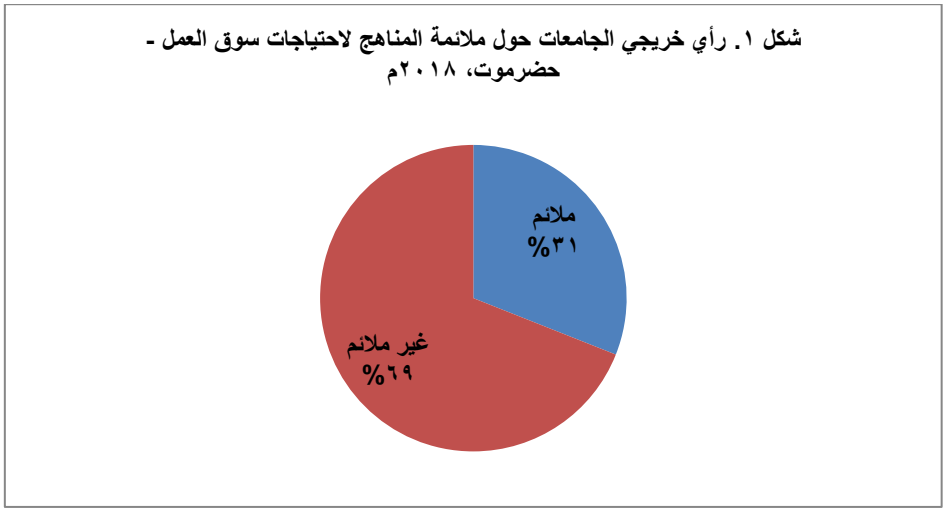

جدول 3. ملاءمة المناهج التعليمية لاحتياجات سوق العمل حسب النوع الاجتماعي و سنة التخرج و مكان العمل

الخصائص		ملائم	٪	قيمة ب
الجنس	ذكر (ن =167)	46	%27,5	0,09
	إناث (ن=133)	47	%35,3	
	الإجمالي (ن = 300)	93	%31	
سنة التخرج	2004- 2009م (ن = 44)	7	%16	0,052
	2010 – 2015م (ن=105)	41	%39	
	2015 – 2018م (ن=151)	45	%30	
	الإجمالي (ن=300)	93	%31	
مكان العمل	القطاع الحكومي (ن=90)	37	%41	0,052
	القطاع الخاص (ن=113)	30	%26,5	
	عاطل عن العمل (ن=97)	26	%26,8	
	الإجمالي (ن=300)	93	%31	

إن التغير في نظرة الخريجين و الفرص المحدودة و المتاحة في القطاع الخاص و الأعمال الحرة تتطلب تطويراً مستمراً للمناهج التعليمية في الجامعات خصوصاً مساق البكالوريوس، فرغم أن 20,7% فقط من الخريجين يوافقون الرأي بأن منهج التعليم في الكليات لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل و أن 8,7% فقط يوافقون بأن هيمنة الطابع النظري على الدراسة الجامعية هو الذي يحول بين الطلاب وبين المهارات التي يحتاجونها عند التوظيف و أن 41% من الخريجين يوافقون الرأي بأن المناهج التعليمية تولي أهمية للمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل كما أن 34,3% منهم يوافقون الرأي بأن القدرات و المهارات العلمية التخصصية التي يكتسبها الطالب تتلاءم مع حاجة السوق (جدول 4) ، و هي فرص متاحة للجامعات و خاصة جامعة حضرموت (باعتبار أغلبية من تناولهم البحث هم من خريجي جامعة حضرموت) بأن يبنوا على هذه الثقة التي يكتنزها الخريجون للتعليم الجامعي و أن يعملوا على تطوير هذه المناهج لتكون أكثر فعالية و سنداً للطلاب في حياتهم العملية. كيف لا و هذه النتائج غير المتوقعة أتت في ظروف تعيشها البلاد أضرَّت بالتنمية البشرية وهي نتائج مبشرة بجيل شبابي لدية الثقة بنفسه و بجامعته تتطلب البناء على هذه الفرص المتاحة.

جدول 4 رأي الخريجين حول ملاءمة المناهج التعليمية بالجامعات لاحتياجات سوق العمل

م	السؤال / العبارة	موافق العدد (٪)	غير محدد العدد (٪)	غير موافق العدد (٪)
1	منهج التعليم في الكليات لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل.	62 (%20,7)	62 (%20,7)	167 (%58,6)
2	هيمنة الطابع النظري على الدراسة الجامعية هو الذي يحول بين الطلاب وبين المهارات التي يحتاجونها عند التوظيف.	26 (%8,7)	54 (%18)	220 (%73,3)
3	المناهج التعليمية تولي أهمية للمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل.	123 (%41)	90 (%30)	87 (%29)
4	القدرات و المهارات العلمية التخصصية التي يكتسبها الطالب تتلاءم مع حاجة السوق.	103 (%34,3)	107 (%35,7)	90 (%30)

دور التخصص في الحصول على فرص عمل:

توضح النتائج أن حوالي 33% فقط من الخريجين يعتبرون أن تخصصاتهم تتلاءم و احتياجات سوق العمل (شكل 2) و بنفس النسبة لكل من الذكور و الإناث. بينما يعتبر 41% من الجيل الجديد من خريجي بعد عام 2015م أن تخصصاتهم تتناسب و احتياج سوق العمل و كذلك يعتبر خريجو الأعوام 2010 – 2015م أن تخصصاتهم ملائمة (37%) أكثر من الخريجين قبل عام 2010م (27%) بل و أكثر لكن الفرق ليس ذا دلالة إحصائية (ب = 0,77). أما فيما يتعلق بقطاع العمل فإن 32% من الخريجين الذين يعملون في القطاع الحكومي يعتبرون أن التخصصات ملائمة لسوق العمل بينما 29% فقط من الخريجين العاملين في القطاع الخاص و 38% من العاطلين عن العمل يرون أن التخصصات ملائمة، و الفرق ليس ذا دلالة إحصائية (ب= 0,29) جدول 5.

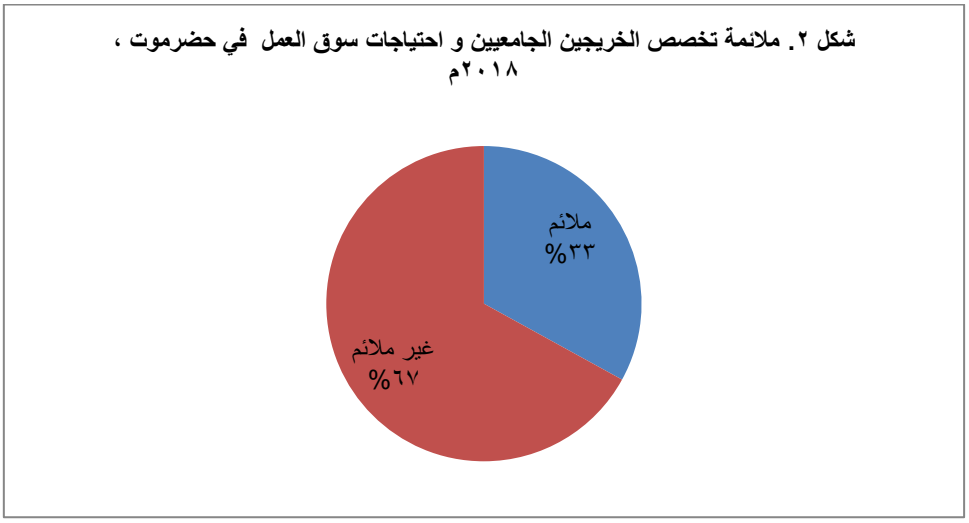

جدول 5. ملاءمة التخصص لاحتياجات سوق العمل حسب النوع الاجتماعي و سنة التخرج و مكان العمل

الخصائص		ملائم	٪	قيمة ب
الجنس	ذكر (ن =167)	55	%33	1
	إناث (ن=133)	44	%33	
	الإجمالي (ن = 300)	99	%33	
سنة التخرج	2004 -2009م (ن = 44)	12	%27	0,77
	2010 – 2015م (ن=105)	38	%36	
	2015 – 2018م (ن=151)	49	%46,6	
	الإجمالي (ن=300)	99	%33	
مكان العمل	القطاع الحكومي (ن=90)	29	%32,2	0,29
	القطاع الخاص (ن=113)	33	%29,2	
	عاطل عن العمل (ن=97)	37	%38	
	الإجمالي (ن=300)	99	%33	

رغم أن 54% من الخريجين يؤكدون أن عملهم الحالي يتطابق و تخصصاتهم إلا أن 60% يرون أن هناك تخصصات عديدة ليس لها مجال في سوق العمل كما أن 54% يعتقدون أن التخصصات في الجامعة لا تتناسب مع طموح بعض الطلاب الأمر الذي يزيد من البطالة لدى الخريجين الجامعيين كما أكد ذلك حوالي 48% ممن تناولهم البحث (جدول 6) . و هي تحديات و نصائح يبديها الخريجون لعل و عسى أن يلتقطها مخططو البرامج الجامعية للتوسع في التخصصات المطلوبة لسوق العمل و إعادة النظر في التخصصات غير المجدية لسوق العمل.

جدول 6 رأي الخريجين حول ملاءمة التخصصات بالجامعات لاحتياجات سوق العمل

م	السؤال / العبارة	موفق العدد (٪)	غير محدد العدد (٪)	غير موافق العدد (٪)
1	توجه الطلاب إلى تخصصات معينة يؤدي إلى البطالة.	144 (%48)	79 (%26,3)	77 (%25,7)
2	تعتقد أن التخصصات في الجامعة لا تتناسب مع طموح بعض الطلاب.	157 (%52,4)	94 (%31,3)	49 (%16,3)
3	هناك تخصصات عديدة ليس لها مجال في سوق العمل.	182 (%60,7)	67 (%22,3)	51 (%17)
4	عملك الحالي له ارتباط بتخصصك.	162 (%54)	51 (%17)	87 (%29)

ملاءمة مشروع التخرج لاحتياجات سوق العمل:

توضح النتائج أن حوالي 44% من الخريجين يعتبرون أن مشروع تخرجهم أفادهم في العمل (شكل 3) و بتفاوت بسيط بين الذكور (46,7%) و الإناث (40,6%) و كذلك بالنسبة لسنوات التخرج و قطاع العمل. جدول 7.

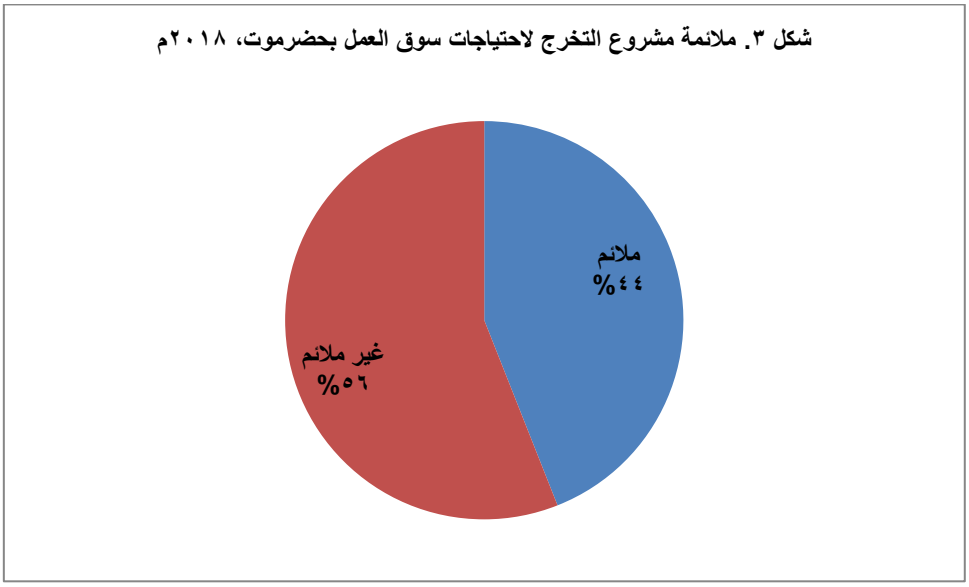

جدول 7. ملاءمة مشروع التخرج لاحتياجات سوق العمل حسب النوع الاجتماعي و سنة التخرج و مكان العمل

الخصائص		ملائم	٪	قيمة ب
الجنس	ذكر (ن =167)	78	%46,7	0,34
	إناث (ن=133)	54	%40,6	
	الإجمالي (ن = 300)	132	%44	
سنة التخرج	2004- 2009م (ن = 44)	19	%43	0,63
	2010 – 2015م (ن=105)	46	%43,8	
	2015 – 2018م (ن=151)	67	%44,4	
	الإجمالي (ن=300)	132	%44	
مكان العمل	القطاع الحكومي (ن=90)	38	%42,2	0,72
	القطاع الخاص (ن=113)	49	%43,3	
	عاطل عن العمل (ن=97)	45	%46,4	
	الإجمالي (ن=300)	132	%44	

رغم أن 47% من الخريجين يؤكدون أن الهدف العام لمشروع تخرجهم كان واضحاً لديهم و أن 52.4% يوافقون الرأي بأن مشروع التخرج زاد من معرفة الطالب بمتطلبات العمل و الوظيفة و 44% منهم يقولون بأن مشروع التخرج ساعد على ربط الدراسة النظرية بالوظيفة وسوق العمل إلاّ أنّ 31% فقط يرون أنه بعد الانتهاء من مشروع التخرج يكون الطالب قادراً على التنافس على الوظيفة في سوق العمل (جدول 8) .

و هذا الأمر يتطلب من المشرفين الأكاديميين على الطلاب اختيار مشاريع التخرج الموجهة نحو سوق العمل و تصميم خطط بحثية مبنية على احتياج سوق العمل و هو أمر أيضا مرتبط بالتخصص.

جدول 8 رأي الخريجين حول ملاءمة مشروع التخرج لاحتياجات سوق العمل

م	السؤال / العبارة	موافق العدد (٪)	غير محدد العدد (٪)	غير موافق العدد (٪)
1	الهدف العام لمشروع التخرج واضح لطلاب..	131 (%47)	104 (%30,3)	65 (%22,7)
2	مشروع التخرج زاد من معرفة الطالب بمتطلبات العمل و الوظيفة.	141 (%52,4)	91 (%31,3)	68 (%16,3)
3	ساعد مشروع التخرج على ربط الدراسة النظرية بالوظيفة وسوق العمل.	132 (%44)	93 (%31)	75 (%25)
4	بعد الانتهاء من مشروع التخرج الطالب قادر على التنافس على الوظيفة في سوق العمل..	95 (%31,7)	118 (%39,3)	87 (%29)

ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي و احتياجات العمل الخاص:

توضح النتائج أن حوالي 37% فقط من الخريجين يتوقعون ملاءمة قدراتهم للعمل الخاص (شكل. 4) و هي نتيجة تخفي الخوف من المغامرة في مستقبل غير واضح المعالم في بلد يكتنفه الغموض فيما يختص بالمستقبل رغم رغبة الشباب في التحدي و تحمل المسئولية و هي نسبة ثابتة مع تفاوت بسيط بين كل الأجيال، بينما الذين يعملون بالقطاع الخاص (41,6%) لديهم الثقة أكثر من غيرهم في قدرتهم على تبني عمل خاص بهم لكن من غير دلالة إحصائية ذات أهمية (ب= 0.19). جدول 9.

شكل ٤. توقعات الخريجين بملائمة قدراتهم للعمل الخاص في حضرموت،٢٠١٨م

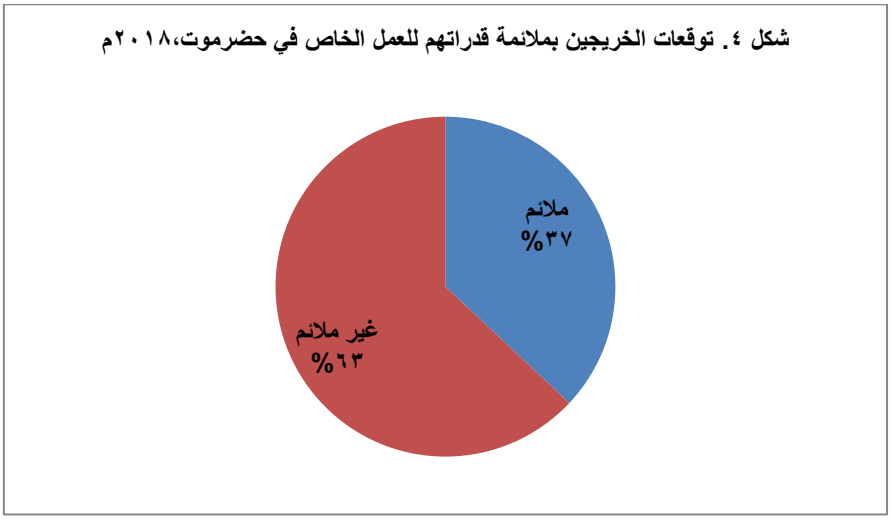

جدول 9. رأي الخريجين حول قدراتهم للعمل الخاص حسب النوع الاجتماعي و سنة التخرج و مكان العمل

الخصائص		ملائم	٪	قيمة ب
الجنس	ذكر (ن =167)	65	%39	0,47
	إناث (ن=133)	46	%34,6	
	الإجمالي (ن = 300)	111	%37	
سنة التخرج	2004- 2009م (ن = 44)	16	%36,4	0,57
	2010 – 2015م (ن=105)	37	%35,2	
	2015 – 2018م (ن=151)	58	%38,4	
	الإجمالي (ن=300)	111	%37	
مكان العمل	القطاع الحكومي (ن=90)	27	%30	0,19
	القطاع الخاص (ن=113)	47	%41,6	
	عاطل عن العمل (ن=97)	37	%38	
	الإجمالي (ن=300)	111	%37	

رغم أن 40% من الخريجين يفضلون العمل الحكومي على الخاص إلا أن منافسة القطاع الخاص و توفير فرص عمل للخريجين أعطى زخماً في تغيير مزاج الخريجين حيث أن 52,4% منهم يرون أن القطاع الخاص في حضرموت يشجع توظيف الخريجين الجامعيين وأن 52% يرون أن مهاراتهم و معارفهم تؤهلهم للعمل بالقطاع الخاص و أكثر من ذلك فأن الأغلبية (55,3%) لديهم الرغبة و الإمكانية لعمل مشروع خاص بهم بدلاً عن الوظيفة (جدول 10) .

جدول 10 رأي الخريجين حول ملاءمة قدراتهم للعمل الخاص في حضرموت، 2018م لاحتياجات سوق العمل

م	السؤال / العبارة	موافق العدد (٪)	غير محدد العدد (٪)	غير موافق العدد (٪)
1	المعارف و المهارات التي اكتسبتها في الجامعة توهلك للحصول على عمل بالقطاع الخاص	156 (%52)	76 (%25,3)	68 (%22,7)
2	يشجع القطاع الخاص توظيف الخريجين من الجامعات بحضرموت.	141 (%52,4)	91 (%31,3)	68 (%16,3)
3	تفضل العمل بالقطاع الحكومي أكثر من الخاص.	120 (%40)	111 (%37)	69 (%23)
4	لديك الرغبة و الإمكانية لعمل مشروع خاص بك بدلاً عن الوظيفة	166 (%55,3)	66 (%22)	68 (%22,7)

الفصل الخامس

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات:

- معدل البطالة مرتفع بين خريجي الجامعات 31,7% (28و7% في الشباب و 31,7% بين الفتيات)
- زيادة مضاعفة لمعدلات البطالة حسب الأجيال المتعاقبة ففي حين كانت البطالة عند الخريجين قبل عام 2010م لا تتجاوز الـ 4% ازدادت لدى خريجي الأعوام 2010 –2015م إلى 22% لتصل بعد عام 2015م إلى 45,1%.
- ضعف تدريجي لاستيعاب القطاع الحكومي للخريجين مقابل زيادة محدودة للقطاع الخاص، فالقطاع الحكومي كان قد استوعب 66% من الخريجين خلال عام 2010م لكن تناقصت مساهمته الى 35% من الخريجين خلال الأعوام 2010م -2015م و وصلت لأدنى حد بعد عام 2015 لتصل إلى 16,5%.
- القطاع الخاص استوعب 25% من الخريجين قبل عام 2010م ثم ازدادت النسبة إلى 43% خلال الأعوام 2010 -2015م ثم تناقصت تدريجيا إلى 38,4% بعد عام 2015م و هو انعكاس لمدى تأثير الأزمة الاقتصادية على التنمية.
- تحليل القوة العاملة حسب النوع الاجتماعي يأتي في نفس السياق فقد وفَّر القطاع الخاص فرص عمل للخريجين الذكور و الإناث أكثر مما وفَّرهُ القطاع الحكومي و هو مؤشر على إمكانية أن يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في تخفيف مشكلة البطالة إذا تم تشجيعه و دعمه.
- لازالت نسبة من الخريجين حوالي الثلث أو يزيد لديهم الثقة في ملاءمة المناهج التعليمية لاحتياجات سوق العمل خصوصاً العاملين في القطاع الحكومي أو الخريجين قبل عام 2015م و يظهر بجلاء أن الأزمة الاقتصادية و السياسية الحالية أثرت على قدرة القطاعين الحكومي و الخاص على استيعاب الخريجين و ليست لها علاقة بملاءمة المناهج التعليمية.
- حوالي 41% من الخريجين يعتبرون أن ما تعلموه في الجامعات يتناسب و المهارات المطلوبة في سوق العمل
- حوالي ثلث الخريجين يعتقدون أن تخصصاتهم تتلاءم مع العمل الذي حصلوا عليه خصوصاً الجيل الجديد من الخريجين بعد عام 2015م إلا أن معظمهم (60,7%) يرون أن في الجامعات تخصصات لا داعٍ لها و ليس لها احتياج في السوق و بعضها لا يتناسب و طموح الطلاب مما يؤدي إلى زيادة البطالة بين الخريجين (48%).
- لمشروع التخرج أهمية قصوى في صقل مهارات الطالب العملية و الحسية و كلما كانت

أهداف و مضمون مشروع التخرج أقرب إلى الواقع العملي و لما يحتاجه المجتمع و سوق العمل كلما كان أثره إيجابياً في ربط الخريج بسوق العمل و بالرغم من أن حوالي44% من الخريجين يعتقدون أن مشروع تخرجهم يتلاءم مع سوق العمل إلا أن الطموح أكبر لأن تكون مشاريع التخرج ضمن نظام العمل أو بتنسيق و تشجيع من أصحاب العمل فتكون الفائدة أكثر.

- رغم ما يمتلكه الشباب من الحيوية و روح المغامرة و المسؤولية إلا أن غموض مستقبل التنمية في بلد تتقاذفه أمواج عدم الاستقرار يؤثر على توقعات الخريجين بكافة أجيالهم على مدى ملاءمة قدراتهم لتبني عمل خاص و يمكن استثناء العاملين بالقطاع الخاص الذين اكتسبوا مهارة بالعمل لدى القطاع الخاص إلا أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية يبنى عليه استنتاج.

التوصيات:

1. تطوير المناهج التعليمية بجامعة حضرموت خصوصاً التخصصات التطبيقية و إشراك الطلاب و الخريجين و القطاع الخاص في تحديد ملامح القوة الضعف و الفرص المتاحة لتحسين جودة المناهج بما يلبي احتياجات سوق العمل.
2. إيقاف تدريس التخصصات غير المرغوبة في سوق العمل من خلال دراسة رأي الخريجين و أرباب العمل.
3. ربط مشاريع التخرج بمؤسسات العمل الحكومي والخاص
4. تشجيع و دعم القطاع الخاص من قبل الحكومة و السلطة المحلية لاستيعاب أكبر قدر من الخريجين
5. دعم المشاريع الخاصة للخريجين من خلال صندوق دعم الشباب و منظمات المجتمع المدني و الشؤون الاجتماعية.
6. تشجيع التعليم المهني بما يلبي احتياجات سوق العمل بدلاً عن التخصصات الجامعية غير المرغوبة في سوق العمل
7. إيجاد آلية لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب الملتحقين بالجامعات في تخصصات مرغوبة لسوق العمل بدلا من توزيع الطلاب في تخصصات غير مرغوبة لسوق العمل.

المراجع:

1. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (2016) . التنمية الإنسانية العربية للعام2016م : الشبابُ وآفاقُ التنمية في واقعٍ متغيِّر.
2. اليونيسيف (2014). الفقر متعدد الأغراض في سوريه 2001(-2009م) .
3. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سوريه، 2011م "ورقة نقاشية في ندوة علمية")
4. المندوبية السامية للتخطيط –المغرب-. (2014). النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014 المشهد الترابي والدينامية.
5. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. (2014).استراتيجية البرنامج للمساواةبينالجنسين2014 – 2017م: شبابمُمَكن،مستقبلمُستدام.
6. الأممالمتحدة. (2011).المستقبلالذينصبوإليه، A/RES/66 / 288 ،مؤتمرالأممالمتحدةالمعنيبالتنميةالمستدامة (ريو .) متوفرعلىموقعhttpsustainabledevelopment.un.org/futurewewant.html ://
7. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص : 39.
8. مركز أنباء الأمم المتحدة: اليمن ينفذ اول مسح للقوى العاملة منذ 15 عاما. متوفر في http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=24875 متاح بتاريخ 2017/12/5.
9. الخطيب، أحمد ومعايعة، عادل. (2006). الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة. جدارا للكتاب العالمي، عمان.
10. الرشيد، محمد. (2007). التعليم واحتياجات سوق العمل. كلمة مقدمة لمؤتمر التعليم واحتياجات سوق العمل.عمان، الأردن.
11. World Bank. (2008). World development Indicators, Washington DC.P1 - Fulton, Oliver.(1991). Access to higher Education research into higher Education, Monograms Society for research, University of Guildford. England.
12. Weligamage, S. S. (2009). Graduates" Employability Skills: Evidence from Literature Review. Retrieved from: on 15/7/2015.
13. الغنوصي، سالم. (2014) مدى تطابق الوظائف التي شغلها خريجو جامعة السلطان قابوس مع تخصصاتهم الأكاديمية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 10، عدد 1، 1-13.
14. لبابنة، أحمد حسن؛ وعطاري، عارف (2010). مدى إسهام التعليم العالي والأردني في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل. مجلة اتحاد الجامعات العربية، 56، 257-289.
15. Hennemann, S., & Liefner, I. (2010). Employability of German Geography Graduates: The Mismatch between Knowledge Acquired and Competences Required. Journal of Geography in Higher Education, 34(2), 215-230.

16. عاشور، محمد. (2005). دور الجامعات الأردنية في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة لمواجهة متطلبات واحتياجات سوق العمل. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر كلية التربية السادس "العلوم التربوية والنفسية: تجديدات

17. وتطبيقات مستقبلية" 22-24 تشرين ثاني: جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

18. Psacharopoulos,l & Velz, J. (2003) Higher Education Quality and labor market outcomes. Comparative Education Review.35(1), Pp 170: 176.
19. Rosen, Vern. (2000). Beyond higher Education, Access to learning for Adults, Northeast Open College networks, USA.
20. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية و بحوث العمل. 2007م. مخرجات التعليم الجامعي و علاقته بسوق العمل و التنمية
21. عرم صالح. الشباب و العطالة: الأسباب و المعالجات. ورقه مقدمه من مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية. الى ورشة العمل حول تحديات الشباب في حضرموت الواقع و الطموح- المكلا / ديسمبر 2017م
22. باحشوان فتحية. الشباب و البطالة. ورقه مقدمه من اللجنة الوطنية للمرأة بحضرموت إلى ورشة العمل حول تحديات الشباب في حضرموت الواقع و الطموح- المكلا / ديسمبر 2017م.

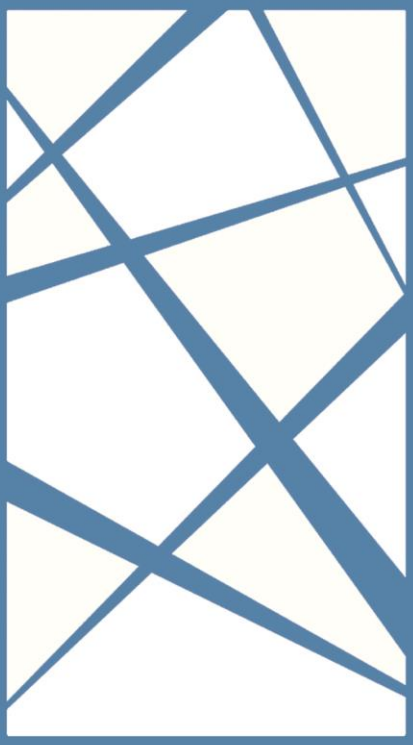

Hadramout - Al-Mukalla
dar.maaref2016@gmail.com
009675835556
009675835545